

التطور العقدي

(مظاهره، وأسبابه، وآثاره)

(التشيع والاعتزال أنموذجاً)

إعداد

د. عبد الحميد أحمد مرشد حمود

الأستاذ المشارك، بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة،

كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد

التطور العقدي (مظاهره، وأسبابه، وآثاره) (التشيع والاعتزال أنموذجاً)

عبد الحميد أحمد مرشد حمود
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد
البريد الإلكتروني :

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة التطور العقدي في التشيع والاعتزال، وتعريف القارئ بمراحل تشكل العقائد في كلا الاتجاهين عبر التاريخ، والوقوف على مظاهر ذلك التطور، وأسبابه، وآثاره على كل من التشيع والاعتزال، وكيف ساهم ذلك التطور في ظهور الفرق، والآراء المتباينة التي أدت إلى المفاصلة في كثير من الأحيان؛ بل وصلت إلى حد التكفير المتبادل داخل المدرسة العقدية الواحدة.

وخرج البحث بجملة من النتائج، أبرزها:

أن التطور العقدي ظاهرة ارتبطت ببعض الفرق الكلامية، وعلى رأسها: الشيعة والمعتزلة، وأن أصول العقائد لكلا المدرستين تشكلت عبر مراحل زمنية طويلة فيما أسميناه بالتطور العقدي، شملت الأصول والفروع وفروع الفروع، كما أن هذا التطور كان له جملة من الأسباب، أبرزها: موت زعماء الفرق، والصراع على رئاستها بعد موتهم، وكذلك الأقوال الجديدة داخل المدرسة العقدية الواحدة، والخوض في عمل الكلام.

كما تطرق البحث إلى آثار التطور العقدي في التشيع والاعتزال، وأبرزها: ظهور الفرق والطوائف، والتكفير البيني داخل المدرسة العقدية الواحدة.

وقد أوصى الباحث بدراسة ظاهرة التطور العقدي عند بقية الفرق الإسلامية؛ خاصة فرقة الخوارج.

وتوظيف هذه الدراسات في منهجية الجدل والحجاج مع هذه الفرق.

الكلمات المفتاحية: التطور، التشيع، الاعتزال، التكفير البيني، الفرق.

(Doctrinal Development: A Reading of its Manifestations, Causes, and Effects - Shiism and Retreatism as a Model-)

Abdul Hamid Ahmed Murshed Hammoud
Department of Contemporary Doctrines and Doctrines, College of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University

Abstract:
This research aims to shed light on the phenomenon of doctrinal development in Shiism and Retreatism, and to introduce the reader to the stages of the formation of beliefs in both directions throughout history, and to stand on the manifestations of that development, its causes, and its effects on both Shiism and Retreatism, and how that development contributed to the emergence of sects, and divergent opinions which often led to separation; rather, it reached the point of mutual atonement within the same doctrinal school.
The research came out with a number of results, most notably of which are as follows:
The doctrinal development is a phenomenon associated with all verbal sects, especially: Shiites and Mu'tazila (Retreaters), and that the origins of the beliefs of both schools were formed through long periods of time in what we called doctrinal development, including assets, branches and branches of branches, and that this development had a number of reasons, most notably: the death of the leaders of the sects, and the conflict over their presidency after their death, as well as new sayings within the same doctrinal school, and delving into the work of speech.
The research also touched on the effects of the doctrinal development in Shiism and Retreatism, the most prominent of which are: the emergence of sects, and inter-takfir within the one doctrinal school.
The researcher recommended studying the phenomenon of doctrinal development among the rest of the Islamic sects. Especially the Kharijites. And the employment of these studies in the methodology of argumentation with these sectss.
Praise be to God, Lord of the worlds, and may God's blessings be upon Muhammad and his family and companions.

Keywords: Evolution, Shiism, Retreatism, Inter-Denominational Takfir, Sects.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، محمد صلى الله عليه وسلم ، إمام المتقين، الذي أيده الله بنصره، وبالمؤمنين، وامتنَّ الله على هذه الأمة ببعثته، وعموم رسالته إلى يوم الدين، فجمع الأمة بعد شتات، وألف بينهم بعد فرقة واختلاف، فجمعهم على كلمة سواء، وتركهم على المحجة البيضاء؛ ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، ورضي الله عنه صحابته أجمعين، الذين ساروا على هديه، واقتفوا أثره، فجمعوا الأمة على منهج نبيها صلى الله عليه وسلم، وما بدلوا تبديلاً.

أما بعد:

فإن المتتبع لعقائد الفرق الإسلامية عبر مراحلها الزمنية المختلفة يجد أن هذه العقائد لم تكن وليدة لحظة زمنية بعينها؛ بل تشكلت أصول العقائد لبعض الفرق عبر مراحل زمنية طويلة، وساهم في ذلك أسباب، ونتجت عنه آثار ومظاهر، **وفي هذا البحث الموسوم بـ**

(التطور العقدي: قراءة في مظاهره، وأسبابه، وآثاره- التشيع والاعتزال أنموذجاً-)

نقف على هذه الظاهرة لنتناولها في ضوء الأصول العقدية لمدرستين من أكبر المدارس العقدية الإسلامية؛ لنقف على مظاهرها وأسبابها، ونتناول آثارها؛ مع ضرب الأمثلة من واقع أصولهم العقدية، وكيف حصل التطور العقدي فيها حتى تشكلت بصورتها النهائية التي نراها عليها اليوم، أو نقرأها في بطون الكتب.

سائلين الله العلي القدير التوفيق والسداد، والعون الرشاد.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مشكلة البحث:

يجيب هذا البحث على تساؤل رئيس يتلخص في: هل هناك تطور في عقائد التشيع والاعتزال؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

١) ما المقصود بالتطور العقدي؟.

٢) ما مظاهر التطور العقدي في كل من: التشيع والاعتزال؟.

٣) ما أسباب التطور العقدي في كل منهما؟

٤) ما الآثار التي ترتبت على ظاهرة التطور العقدي في التشيع والاعتزال؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

١) التأكيد على حصول التطور في عقائد كل من الشيعة والمعتزلة.

٢) الوقوف على مظاهر وأسباب التطور العقدي عند الفريقين.

٣) التعرف على آثار التطور العقدي على عقيدة التشيع والاعتزال.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في: تناوله لظاهرة التطور العقدي في مدرستين كبيرتين من المدارس العقدية الإسلامية؛ كون هاتين المدرستين من أكبر المدارس التي حصلت لعقائدها عدة تطورات عبر مراحلها التاريخية؛ بالإضافة إلى ما خلفته عملية التطور العقدي عندما من آثار وتداعيات داخل كل مدرسة.

الدراسات السابقة:

١) تاريخ العقيدة والشريعة في الإسلام(تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الدين الإسلامي)، لـ جولد ستهير، تناول الكتاب: تطور الفقه، ثم نمو العقيدة وتطورها، لكنه تناولها من زاوية استشراقية؛ حاول فيها تفسير العقيدة التي جاء بها الأنبياء أنها ناتجة عن ثقافات عصورهم، وتصورات مجتمعاتهم، وأن الأجيال اللاحقة للأنبياء حاولت سد ما أسماه

بالثغرات الموجودة في عقائد الأنبياء، وهذا كله يتنافى مع واقع العقيدة الإسلامية؛ خاصة تلك التي قررها الأنبياء صلوات الله عليهم، وهذا، كما حاول الكاتب التشكيك في العقائد التي قررها القرآن الكريم، ودافع عن عقائد الفرق الضالة، وحاول تفسير ظهور الفرق تفسيراً مادياً سياسياً صرفاً، وهذا ما يختلف عنه بحثنا هذا، كما أنه لم يتطرق إلى مظاهر التطور العقدي، ولم يتناول أسبابه آثاره عند الشيعة والمعتزلة؛ بل حاول الوقوف على التفسيرات المادية لعقائد الفرقتين، والبحث عن مبررات للدفاع عنها في أحيان كثيرة.

٢) تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، لأحمد الكاتب، وقد ركز الكتاب على تطور العقيدة الشيعية في قضية واحدة من القضايا العقدية، وهي الشورى، وكيف تحولت عبر التاريخ إلى القول بنظرية الإمام الغائب، ثم تطورت إلى القول بولاية الفقيه، وهي جزئية ضمن مسألة الإمامة، وهذا ما يختلف فيه بحثنا عن هذه الدراسة أنه تناول ظاهرة التطور العقدي عند الشيعة في أكثر من قضية؛ بالإضافة إلى دراسة هذه الظاهرة عند المعتزلة، ووقف على أسبابها وآثارها، وهو ما خلت منه الدراسة السابقة.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث: المنهج الوصفي، ووظفته بدرجة رئيسة في المبحثين الأول والثاني، كما أعملت المنهج الاستقرائي في تتبع مظاهر التطور العقدي عند كل من الشيعة والمعتزلة، ووظفت المنهج التحليلي والاستنباطي في المبحث الثالث، عند الوقوف على الأسباب والآثار، واستخلاص النتائج والتوصيات.

الخطة:

تتكون خطة البحث من ثلاثة مباحث، وفق الترتيب الآتي:

المبحث الأول: التعريف، بالتطور، وبالتشيع، والاعتزال، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بمصطلح التطور.

المطلب الثاني: التعريف بالتشيع.

المطلب الثالث: التعريف بالاعتزال.

المبحث الثاني: التطور العقدي عند الشيعة والمعتزلة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التطور العقدي عند الشيعة.

المطلب الثاني: التطور العقدي عند المعتزلة.

المبحث الثالث: أسباب التطور العقدي وآثاره عند الشيعة والمعتزلة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب التطور العقدي عند الشيعة والمعتزلة.

المطلب الثاني: آثار التطور العقدي عند الشيعة والمعتزلة.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهرس: ويحتوي على فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

المبحث الأول: التعريف، بالتشيع، والاعتزال، والتطور، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بمصطلح التطور العقدي.

أولاً: التعريف بالتطور:

التطور مصطلح حديث؛ لم يكن له وجود في معاجم اللغة القديمة؛ لكن أصله مأخوذ من: الطوْر وهو: التارة، يقال: طوراً بعد طور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً﴾ [نوح: ١٤]، أي ضروباً، وأحوالاً مختلفة، **وقيل:** اختلاف المناظر والأخلاق، **والناس أطوار:** أي أصناف على حالات شتى(١)، وجمعه أطوار، **والأطوار:** الحالات المختلفة التارات والحدود، **ويقال:** تعدى طوره أي جاوز حده وحاله الذي يخصه، ويحل فيه شربه، ولا أطور به: أي لا أقربه أبداً(٢)، والطُّوَار ما كان على حذو الشيء أو بحذائه؛ يقال: هذه الدار على طُوار هذه الدار، أي: حائطها متصل بحائطها على نسق واحد، ونقول: معه حبل بطوار هذا الحائط أي بطوله، وطار فلان يطور طوراً أي: كأنه يحوم حواليه، ويدنو منه طوراً، وطوار الدار: ما امتد منها من البناء(٣).

أما مصطلح التطور فأول معجم تحدث عنه بهذا التركيب هو المعجم الوسيط حيث جاء فيه: "والتطور: التغير التدريجي الذي يحدث في بنية

(١) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ٧/٤٤٦، ولسان العرب، لابن منظور، ٤/٥٠٧.

(٢) النهاية في غريب الأثر، لابن الأثير، ٣/١٤٢، والأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، ٢/٣٠٩.

(٣) العين، للخليل بن أحمد الفرهيدي، ٧/٤٤٦، والمفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص ٣٠٩.

الكائنات الحية، وسلوكها، ويطلق أيضاً على التغير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع، أو العلاقات، أو النظم، أو القيم السائدة فيه[١].

ومن خلال أصل الاشتقاق اللغوي لمصطلح التطور، وكذلك من خلال تعريف التطور في المعجم الوسيط يمكننا صياغة تعريف خاص بالتطور العقدي فنقول:

التطور العقدي هو: التغير التدريجي الذي يحدث في الآراء العقدية للأعلام أو للفرق على حدٍّ سواء.

وعند الرجوع إلى المدلول اللغوي لهذا المصطلح نجد أنه متناسق معه، فهو اختلاف في الأحوال؛ سواء للأعلام والرموز أم للفرق، وهو حالات تمر بها الرموز أو الفرق والطوائف؛ ينتج عن عدة عوامل مؤثرة في تغير القناعات وتطورها.

كما أنها آراء تأتي حذْوَ آراء الأقوال الأصلية للأعلام أو للفرق؛ لأنها في غالبها عبارة عن امتداد لها، أو توسيع أو تضييق في حدودها؛ لكنها في الغالب لا تخرج قائلها عن وصف ومسمى الفرقة التي خرج منها ذلك الرأي، أو خرجت منها تلك الطائفة؛ لأنها في الغالب تربطها صلات بتلك الأصول من حيث المسائل الكلية، أو الأصل الكلي الذي ينتمي إليه أصحاب ذلك التطور العقدي.

(١) المعجم الوسيط، لمجموعة من المؤلفين، ٢/٥٧٠.

المطلب الثاني: التعريف بالتشيع لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف التشيع لغة:

يأتي التشيع في اللغة على عدة معانٍ، منها: الشَّيْع: وهو: المقدار من العدد[١] وتأتي بمعنى: الظهور[٢]، وفلان من شيعة فلان، أي ممن يرى رأيه[٣]، ويأتي بمعنى اتباع الأهواء، وكل قوم اجتمعوا على أمر، فهم شيعة، وغالب ما يستعمل في الذم[٤]، والشِّيَع الفِرَق، وتشيَّع في الشيء بالغ في هواه[٥]، وجمعه أشياع[٦]، ويقع على الواحد، والاثنين، والجمع، والمذكر، والمؤنث، وتشيع الرجل إذا ادعى دعوى الشيعة[٧].

ثانياً: تعريف التشيع اصطلاحاً:

التشيع مأخوذ من الشيعة، والشيعة هم الذين اتفقوا على مشايعة علي رضي الله عنه، على الخصوص، واتفقوا على القول بإمامته وخلافته، نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، وقالوا إن الإمامة لا تخرج من أولاده [٨].

(١) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ٢/١٩٠، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، ٢/٢١٤.

(٢) تاج العروس، للزبيدي، ٢١/٣٠١.

(٣) جمهرة اللغة، للأزهري، ٢/٨٧٢.

(٤) كتاب الكليات، لأبي البقاء، ١/٥٢٣.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، ٢/٢١٥، وتاج العروس، للزبيدي، ٢١/٣١٠.

(٦) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ١/٩٤٩، ولسان العرب، لابن منظور، ٨/١٨٩.

(٧) مختار الصحاح، للرازي، ١/١٤٨.

(٨) فرق الشيعة، للنوبختي، ١/٥٣، وما بعدها، والملل والنحل، للشهرستاني، ١/٢٩، ١/١٤٦.

وضابط هذا التعريف أن من اعتقد أن علياً رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحقهم بالإمامة، وولده من بعده، فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك، مما اختلف فيه المسلمون[١].

ومصطلح التشيع في العصور المفضلة لم يكن متداولاً بالصورة المعهودة اليوم، حتى أصبح علماً على من تعصب لعلي رضي الله عنه، ولبنيه من بعده، أو غالى فيهم، أو طعن في صحابة النبي صلى الله عليه وسلم؛ ثم حصل له تطور عبر مراحل تاريخية ارتبطت بظروف وأحداث ساهمت في تشكل أكثر من فرقة شيعية؛ كان أبرزها ثلاث فرق رئيسة، تفرعت عنها ومنها غالب فرق التشيع قديماً وحديثاً، وهي:

الشيعة الزيدية، والشيعة الإسماعيلية، والشيعة الاثنى عشرية.

وهناك تقسيمات كثيرة لفرق الشيعة عند علماء الفرق خاصة المتقدمين منهم، وكثيراً مما تحدثوا عنه قد انقرض ولم يعد له متابع اليوم، واكتفينا بهذا التقسيم الثلاثي لأصول فرق الشيعة؛ لأنه التقسيم العملي الذي يشمل غالب طوائف التشيع قديماً وحديثاً، وما ذكره بعض أهل العلم من تقسيمات يدخل كثير منها في هذه الفرق الثلاث.

ثم تفرعت من كل فرقة من هذه الفرق الثلاث عدة فرق وطوائف؛ نستطيع القول إنها مثلت صوراً عملية لمراحل التطور العقدي في التشيع.

(١) الفصل في الملل والنحل، لابن حزم، ٢/ ٩٠.

المطلب الثالث: التعريف بالاعتزال:

أولاً: تعريف الاعتزال لغة:

الاعتزال لغة مأخوذ من فعل عزَلَ؛ يقال: عزله يعزله، وعزله فاعتزل، وانعزل، وتعزل؛ إذا نحاه جانباً فتنحى، والمعزال الراعي المنفرد، والنازل ناحية من السفر، ومن لا رمح معه، وجمعه معازيل، وتعازلوا إذا انعزل بعضهم عن بعض، والعُزْلة بالضم الاعتزال، وهو: تجنب الشيء بالبدن كان ذلك، أو بالقلب، يقال عزلته واعتزلته وتعزلته فاعتزل، قال تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحمته ويُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقاً﴾ [الكهف: ١٦](١).

تعريف الاعتزال اصطلاحاً:

هو سلوك فرقة المعتزلة، الذين اعتزلوا مع واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري عند قوله بالمنزلة بين المنزلتين، وأن صاحب الكبيرة لا مؤمن مطلق، ولا كافر مطلق، بل بين المنزلتين، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، والنسبة إليه معتزلي(٢).

وهناك روايات أخرى في سبب تسميتهم بالمعتزلة، منها ما يشير إلى اعتزال بعض الصحابة للقتال بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، والحق أن اعتزال واصل بن عطاء لمجلس الحسن لم يكن وليد تلك اللحظة؛ بل هو ثمرة الخلاف في الموقف من الفتن والاقتتال التي دارت بين المسلمين؛ وهو

---

(١) العين، للخليل، ٣٥٣/١، و القاموس ا لمحيط، للفيروز آبادي، ١٣٣٣/١، والألفاظ المؤتلفة، لأبي عبد الله الطائي، ص ٢١٤.

(٢) الأنساب، للسمعاني، ٣٣٨/٥، والقاموس ا لمحيط، للفيروز آبادي، ١٣٣٣/١.

الخلاف بين الخوارج والمرجئة في الموقف من تلك المسألة، التي حاول المعتزلة أن يقفوا موقفاً وسطاً بين الفريقين[١].

وعند الربط بين المعاني اللغوية والمعنى الاصطلاحي للاعتزال والمعتزلة نلاحظ أن دلالات المعنى اللغوي تنطبق على المعنى الاصطلاحي وتدل عليه؛ فمعنى التنحي ينطبق على ما قام به واصل بن عطاء من التنحي إلى سارية من سواري المسجد، وهو تجنب بالبدن، كما هو تجنب بالقلب والعقل من خلال مجانبته لرأي الجماعة، من خلال الرأي الذي أحدثه واصل ومن معه.

كما أن المعتزلة حاولت من خلال آرائها الجديدة فيما يتعلق بالموقف من صاحب الكبيرة بأن تتخذ موقفاً وسطاً بين أهل السنة والخوارج؛ لكنها لم تحقق الوسطية؛ بل أضافت خلافاً جديداً في المسألة، واقتربت من الخوارج في حكم صاحب الكبيرة في الآخرة من خلال القول بخلوده في النار؛ حتى كاد الخلاف بينهم وبين الخوارج يكون خلافاً لفظياً شكلياً، أكثر منه خلافاً حقيقياً جوهرياً.

(١) في علم الكلام(دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين) المعتزلة، لمحمود صبحي، ١٠٩، بتصرف

المبحث الثاني: التطور العقدي عند الشيعة والمعتزلة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التطور العقدي عند الشيعة:

التشيع كغيره من التوجهات والمدارس العقدية لم تتشكل عقائده دفعة واحدة؛ ولا في زمن محدد؛ بل مرَّ بعدة مراحل، وكان يأخذ في كل مرحلة شكلاً متطوراً، أو مختلفاً عن سابقه، وأخذ ذلك التطور عدة قرون حتى خرج التشيع بالصورة المعاصرة التي نراها اليوم؛ كما سيأتي معنا.

بل إن لفظ التشيع ذاته – بمفهومه الفلسفي – لم يكن معروفاً في عهد أبي بكر وعمر وعثمان، ولا تضاف الشيعة إلى أحد؛ سواء عثمان، أو علي، رضي الله عنهما، أو غيرهما؛ فلما قتل عثمان تفرق المسلمون، فمال قوم إلى عثمان، ومال قوم إلى علي، واقتتلت الطائفتان، وقيل حينئذٍ: شيعة عثمان، شيعة علي[1].

ونستطيع أن نجمل مراحل التطور التي مرت بها العقائد الشيعية على النحو الآتي:

أولاً: تطور العقيدة الشيعية من نظرية التفضيل إلى القول بالطعن والتكفير:

بدأ التشيع الخفيف يظهر على صورة ميل عاطفي، ومحبة؛ لكنها لم تتجاوز إلى القول بالتفضيل؛ فقد روي عن ليث بن أبي سليم قال: أدركت الشيعة الأولى ما يفضلون على أبي بكر وعمر أحداً[2]؛ بل إن كثيراً ممن قاتل مع علي كان يفضل عثمان رضي الله عنه على علي[3] ثم ظهر القول بالمفاضلة بين علي وعثمان؛ ابتداء بالتوقف عند طائفة من أهل المدينة؛

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ٩٥/٢.

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي، ١٣٠٢/٧.

(٣) انظر: منهاج السنة، لابن تيمية، ١٣٢/٤.

وهي إحدى الروايتين عن مالك، مروراً بالقول بتفضيل عثمان على علي، وهو قول طائفة من الكوفيين، وهي إحدى الروايتين عن سفيان الثوري؛ ثم قيل إنه رجع عن ذلك لما اجتمع به أيوب السختياني، فرجع عن رأيه وقال: من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار [١].

ثم ظهر القول بتفضيل علي على سائر الصحابة رضي الله عنهم، مع عدم الطعن والتجريح فيهم؛ بل الترضي عنهم والثناء عليهم [٢]، وإن كان هذا النوع من التشيع مذموم حتى عند علي رضي الله عنه- فقد كان يقول: «لا يفضلني عن أبي بكر وعمر أو لا أجد أحداً يفضلني على أبي بكر وعمر إلا وجلدته جلد حد المفتري»[٣]؛ إلا أنه لم يكن ذلك القادح في عقيدة معتنقيه؛ وعند ذكره يقال في ترجمته وفيه تشيع خفيف[٤]، وكان على هذه الشاكلة بعض العلماء من أمثال: منصور بن المعتمر (ت: ١٣٢هـ)، وسليمان بن مهران الأعمش(ت: ١٤٨هـ)، وفطر بن خليفة(ت: ١٥٣هـ)، وشريك بن عبد الله(ت: ١٧٧هـ) ، ووكيع بن الجراح(ت: ١٩٦هـ) وأبي نعيم الفضل بن دكين(ت:٢١٩هـ)، وغيرهم[٥].

---

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي، ص٧٥، ٧٦، ومنهاج السنة، لابن تيمية، ٧٣/٢.

(٢) انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ١٧٣/٦.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب: السنة، من رواية الحكم بن جحل عن علي رضي الله عنه، برقم(١٢١٩)، ٥٧٥/٢، وأسانيده جيدة.

(٤) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، ٥٧١/٩، ٤٩٥/٢٦، ومرآة الجنان، لليافعي، ٢٠٢/٣، والنجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، ١٨٨/٣.

(٥) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، ٥٤٧/٨، ومعرفة القراء الكبار، للذهبي، ٩٦/١، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، ٣٠/٧، و ٢٠٢/٨، و ١٥٤/٩، و ١٥٠/١٠.

والملاحظ أن ظاهرة التشيع الخفيف امتدت إلى بدايات القرن الثالث الهجري، ثم تطور التشيع ليأخذ منحاً آخر، وهو التشيع الرافضي الذي بدأت جذوره تظهر في آخر عهد زيد بن علي(ت:١٢١هـ) عند خروجه على هشام بن عبد الملك(ت: ١٢٥هـ)؛ حيث حصل تطور في عقيدة التشيع من القول بالتفضيل إلى القول بالتكفير والطعن؛ وبهذا ظهر مصطلح الرفض بعد أن رفض شيعة الكوفة القتال مع زيد بن علي بسبب موقفه من الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[١].

ورغم ظهور مصطلح الرفض كصورة من صور التطور العقدي الشيعي إلا أن نظرية التفضيل بقيت لها جذور؛ حيث تابع القول بنظرية التفضيل الحسن بن صالح بن حي(ت: ١٦٧هـ) من الزيدية[٢].

ثم حصل تطور في عقيدة الشيعة بعد زيد بن علي من خلال تبني الصالحية لعقيدة التوقف في عثمان رضي الله عنه، وهي العقيدة التي طورتها السليمانية من الزيدية الذين قالوا بكفر عثمان بعد خروج السبئيين عليه[٣] ثم تطور التشيع بعد ذلك إلى القول بكفر عموم الصحابة وردتهم عن الإسلام إلا نفر يسير[٤].

(١) انظر: الصواعق المحرقة، لابن حجر الهيثمي، ١/١٥٧.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ٧/٢٨٦.

(٣) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٢٣.

(٤) انظر: الاحتجاج، لأبي منصور أحمد بن علي الطبرسي، تحقيق: إبراهيم البهادري، ومحمد هادي به، دار الأسوة، للطباعة والنشر، إيران، ص٢٢١.

ثانياً: تطور نظرية الإمامة من القول بالأولوية إلى القول بالنص بصوره المختلفة:

بدأت عقيدة التشيع في باب الإمامة بالقول بأولوية علي رضي الله عنه وأحقيته بالخلافة؛ مع القول بصحة إمامة أبي بكر وعمر؛ كما هو الحال عند الصالحية والسليمانية من الزيدية(القول بإمامة المفضول مع وجود الفاضل)، وكانت هذه النظرية مختلطة مع القول بالأحقية المطلقة عند الجارودية [١]؛ ثم حصل تطور في هذه العقيدة من خلال ابتداع نظرية الوصي والوصاية، والقول بأحقية علي بالخلافة على من سبقه[٢].

ثم تطورت نظرية الإمامة الشيعية من القول بالأحقية المطلقة بالإمامة إلى القول بالنص مطلقاً، وذلك قبل نهاية القرن الأول الهجري؛ لكنها كانت محدودة الانتشار، قليلة الرواج، وكانت تلقى معارضة من أئمة آل البيت أنفسهم؛ كالحسن بن الحسن بن علي(ت: ٩٩هـ)، وغيره[٣].

ثم حصل تطور خطير وهو ادعاء النبوة من خلال انتقالها كلياً يوم غدير خم، وهو ما قررته الباطنية؛ بل بلغ التطور مداه إلى القول بأفضلية الإمام على سائر الأنبياء؛ ثم تطورت نظرية الإمامة إلى القول إن كل إمام رسول، وليس العكس[٤].

ثم تطورت نظرية الإمامة من القول بإمامة الحاضر إلى القول بإمامة الغائب، وأضيف إلى نظرية الإمامة عقيدة الانتظار والغيبة والرجعة[٥].

(١) انظر: منهاج السنة، لابن تيمية، ٣/١٠، بتصرف.

(٢) انظر: فرق الشيعة، للنوبختي، ص ٨، بتصرف.

(٣) انظر: سمط النجوم العوالي، لعبد الملك بن حسين المكي الشافعي، ٢/٣٨٩.

(٤) انظر: زهر المعاني، لعماد الدين القرشي، تحقيق وتقديم: مصطفى غالب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١٤١١،١هـ - ١٩٩١م، ص٢٠٤.

(٥) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي، ص٥٥.

وكانت نظرية الثاني عشر نتيجة مخاض عسير، وصراع مرير بين مكونات الشيعة بعد موت الحسن العسكري(ت: ٢٦٠هـ)، فقد ذكر النوبختي انقسام الشيعة بعده إلى أربع عشرة فرقة، ورجح أن الحسن العسكري مات وليس له ولد، وتقاسم تركته أمه وأخوه جعفر[(١)].

والملاحظ أن النوبختي ورغم تقسيمه الشيعة بعد الحسن العسكري إلى أربعة عشر فرقة، لم يذكر منها سوى ثلاثة عشر فرقة، ولم يشر في واحدة منها إلى القول بإمامة الثاني عشر، وقد حاول الشيعة الاثنى عشرية البحث عن نسخ من كتابه فرق الشيعة تثبت القول بالثاني عشر؛ وربما يكون ذلك من التلفيق والتزوير الذي دأبوا عليه؛ ومما يدل على ذلك أن النوبختي رجح موت الحسن العسكري من غير عقب في أكثر من موضع، وهذا يدل على أن نظرية الثاني عشر لم تكن قد ترسخت في الأوساط الشيعية، وأنها جاءت متأخرة[(٢)].

أما المسعودي(ت: ٣٤٦هـ) فقد ذكر أن الشيعة انقسمت بعد الحسن العسكري إلى عشرين فرقة[(٣)].

وكان محمد بن يعقوب الكليني(ت: ٣٢٩هـ) أول من طور هذه العقيدة، ونص على الإمام الثاني عشر باسمه[(٤)]، وكذلك ابن بابويه القمي(ت: ٣٢٩هـ) أشار في مقدمة تأليفه لكتاب(الإمامة والتبصرة من الحيرة) أنه ألفه بعد أن وجد كثيراً من ثقات الشيعة قد طال عليهم الأمد، ودخلوا في حيرة عقيدة الغيبة، والتناقض في روايات عدد الأئمة، التي

(١) انظر: فرق الشيعة، للنوبختي، دار الأضواء، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص٩٦.

(٢) انظر: فرق الشيعة، للنوبختي، ص١١٢.

(٣) انظر: مروج الذهب ومعادن الجوهر، لعلي بن الحسين المسعودي، تحقيق: أسعد داغر، دار الهجرة، قم، ١٤٠٤هـ، ٤/١١٢.

(٤) انظر: أصول الكافي، للكليني، تحقيق: قسم إحياء التراث(مركز بحوث دار الحديث)، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، ط٣، ١٣٩٢هـ، ٢/٦٤٥.

أدخلتهم في الوحشة، فألف هذا الكتاب ووضع الأحاديث التي تنص على الثاني عشر[١]، وهي مرحلة من مراحل التطور العقدي الشيعي.

وبقيت نظرية الانتظار سائدة عند الشيعة الاثنى عشرية لعدة قرون حتى ظهر الخلاف بين الإخباريين والأصوليين؛ الذي تطور فيما بعد إلى القول بنظرية الولي الفقيه؛ كنائب عن الإمام الغائب عند الشيعة الاثنى عشرية[٢]، وبنفس الطريقة قالت الزيدية بنظرية الإمام المحتسب الذي لم يستكمل شروط الإمامة؛ كنائب عن الإمام[٣]، ولم تبعد الباطنية عن ذلك كثيراً حيث قالت بنظرية الإمام المستقر والإمام المستودع[٤].

وكل هذه الأقوال ما هي إلا صورة من صور التطور العقدي أملتها ظروف المرحلة، ومصالح القائلين بها، وقناعاتهم الفلسفية، وربما المصالح المادية، والمكاسب المعنوية على حدٍّ سواء.

ثالثاً: القول بنظرية العصمة، وتطوراته التاريخية:

لم تظهر نظرية العصمة للأئمة في العقيدة الشيعية دفعة واحدة؛ بل بدأت بالقول بالأفضلية المطلقة للإمام، ثم طورها الشيعة فقالوا بالعصمة من الكبائر، والصغائر، والسهو، والخطأ، والنسيان، وقد بدأت نظرية العصمة بالقول بعصمة علي رضي الله عنه، وكان أول من ابتدعها: عبد الله بن

---

(١) انظر: الإمامة والتبصرة من الحيرة، لعلي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي، قم، ط١، ١٤٠٤هـ، ص٩، بتصرف.

(٢) انظر: الاجتهاد والتقليد وسلطات الفقيه وصلاحياته، لمحمد مهدي الآصفي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، ط٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص١٧٥.

(٣) انظر: الأساس لعقائد الأكياس، للقاسم بن محمد، مكتبة أهل البيت، صعدة، ، ص١٥٧.

(٤) انظر: زهر المعاني. للقرشي، ص٢٠٤.

سبأ؛ حتى إن علياً رضي الله عنه أراد قتله فهرب[1]، ثم تطورت حتى تجاوز القول بعصمة علي إلى القول بعصمة أهل الكساء الخمسة عند الزيدية[2]، ثم تطور القول بها إلى سائر الأئمة عند الإسماعيلية الباطنية[3]، ثم حصل التطور في نظرية العصمة لتشمل الأئمة الاثنى عشر[4] وأول من قال بعصمة جميع الأئمة: هشام بن الحكم الرافضي(من أعلام الشيعة في القرن الثاني الهجري)، ثم انتشرت في نهاية القرن الرابع، وبداية القرن الخامس الهجريين بعد أن تلقفها كل من الصدوق(ت: ٣٨١هـ)، والمرتضى(ت: ٤٣٦هـ) والطوسي(ت: ٤٦٠هـ)، ثم روج لها المجلسي في العصور المتأخرة(ت: ١٠٣٧هـ) كما ذكر ذلك مقدم مشرعة بحار الأنوار للمجلسي[5].

والملاحظ أن نظرية العصمة طارئة على الوسط الشيعي؛ فقد تطورت بعد القول بالنص والوصية، ولا شك أن بين هذه النظريات من التلازم ما دفع الشيعة إلى ادعاء العصمة عبر مراحل تاريخية مختلفة كانت ثمرتها هذه العقيدة الحادثة؛ لأن كثيراً من علمائهم كانوا يقرون بثبوت الخطأ ممن يدعون عصمتهم، وممن خالفهم في العصمة: ابن بابويه القمي، وشيخه أبو الوليد حيث جوزا الإسهاء من الله؛ لا السهو الذي يكون من الشيطان

---

(١) انظر: التبصير في الدين، للاسفراييني، ص ١٢٣.

(٢) انظر: الشافي، لعبد الله بن حمزة، ٢٧٨/١.

(٣) المصابيح في إثبات الإمامة، للكرماني، ص٧٤.

(٤) انظر: منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، لابن المطهر الحلي، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية، مشهد، ط١، ص٣١.

(٥) انظر: مشرعة بحار الأنوار، لمحمد آصف محسني، مكتبة العزيزي، قم، ط١، ١٤٢٣هـ ٤٥١/١.

في غير ما يتعلق بالتبليغ، وبيان الأحكام؛ مع إجماع سائر الإمامية على القول بالعصمة(١)، وقد أشار إلى ذلك في علل الشرائع عندما تكلم عن آدم عليه السلام وخطيئته؛ ولا شك أن ذلك ينافي العصمة(٢).

رابعاً: القول بالقدر عند الشيعة، وتطوراته التاريخية:

يقرر ابن تيمية أن: "غالب الشيعة الأولى كانوا مثبتين للقدر، وإنما ظهر إنكاره في متأخريهم؛ كإنكار الصفات؛ فإن غالب متقدميهم كانوا يقرون بإثبات الصفات، والمنقول عن أهل البيت في إثبات الصفات والقدر لا يكاد يحصى، وأما المقرون بإمامة الخلفاء الثلاثة مع كونهم قدرية فكثيرون في المعتزلة، وغير المعتزلة؛ فعامة القدرية تقر بإمامة الخلفاء، ولا يعرف أحد من متقدمي القدرية كان ينكر خلافة الخلفاء، وإنما ظهر هذا لما صار بعض الناس رافضياً، قدرياً، جهمياً، فجمع أصول البدع"(٣).

(١) انظر: بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، لمحمد بن باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٣٥١/٢.

(٢) انظر: علل الشرائع، لابن بابويه القمي، تصحيح وتعليق: فضل الله الطباطبائي اليزدي، المطبعة العلمية، قم، ط٢، ١٣٨٤هـ، ١٢٢/١.

(٣) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ٩/٣.

المطلب الثاني: التطور العقدي عند المعتزلة:

لم تتشكل عقيدة الاعتزال في أصولها الخمسة دفعة واحدة؛ بل مرت بمراحل من التطور العقدي الذي ساهم فيه رموز الاعتزال عبر تاريخهم.

فأصل التوحيد بدأه واصل بن عطاء وبنى اعتزاله على أربع قواعد كما ذكر ذلك الشهرستاني فقال: "الواصلية واعتزالهم يدور على أربع قواعد: **القاعدة الأولى:** القول بنفي صفات الباري تعالى؛ من العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجة، وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين، قال: ومن أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين، وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة، وانتهى نظرهم فيها إلى رد جميع الصفات إلى كونه عالماً قادراً، ثم الحكم بأنهما – يعني صفتي العلم والقدرة – صفتان ذاتيتان هما اعتباران للذات القديمة كما قال الجبائي، أو حالان كما قال أبو هاشم،...**القاعدة الثانية:** القول بالقدر...**القاعدة الثالثة:** القول بالمنزلة بين المنزلتين...**القاعدة الرابعة:** قوله في الفريقين من أصحاب الجمل وأصحاب صفين، أن أحدهما مخطئ لا بعينه، وكذلك قوله في عثمان، وقاتليه، وخاذليه، قال: إن أحد الفريقين فاسق لا محالة"(١).

فيلاحظ من النص السابق كيف حصل التطور العقدي ابتداءً بتشكل هذه القواعد الأربع التي خلا منها القول بأصل العدل، وكذلك خلت من أصل الوعد والوعيد المترتب أساساً على أصل المنزلة بين المنزلتين، وكذلك أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه لا شك أن تشكلها كان لاحقاً لزمن واصل بن عطاء في صورتها التي استقرت عليها عند المعتزلة.

(١) الملل والنحل، للشهرستاني، ٤٦/١– ٤٩، بتصرف.

ومن مظاهر التطور العقدي في أصل التوحيد: أن المعتزلة كانوا ينكرون الصفات من حيث الجملة؛ حتى جاء أبو الهذيل العلاف(ت: ٢٣٧هـ)، فأضاف القول إن الصفات هي الذات، فسمع الله هو الله، وبصر الله هو الله[(١)].

ومن مظاهر التطور العقدي عند المعتزلة: نظرية القول بخلق القرآن: فقد كان أول من قال بخلق القرآن هو الجعد بن درهم في عام مائة ونيف وعشرين، فأرسلت إليه بنو أمية فقتلوه، فطفى الأمر حتى نشأ رجل بالكوفة، فقال، القرآن مخلوق، فبلغ ابن أبى ليلى، فركب إلى عيسى بن موسى(ت: ١٦٨هـ)، فأخبره، فكتب إلى أبى جعفر، فكتب إليه أبو جعفر المنصور(ت: ١٥٨هـ) أن يستتيبه؛ فإن تاب وإلا ضرب عنقه، فاستتابوه؛ فتاب؛ فسكن الأمر، ثم تبعه الجهم بن صفوان(ت: ١٢٨هـ)، فقتله سلمة بن أحوز، ثم أخذ المعتزلة عنهم ذلك القول[(٢)].

حتى جاء بشر بن المعتمر(ت: ٢١٠هـ) وبشر بن غياث المريسي(ت: ٢١٨هـ) ونشرا القول بخلق القرآن بعد أن حظيت هذه المقولة بدعم الخليفة المأمون(ت٢١٨) [(٣)].

والخلاصة أنه حصل تطور عقدي في باب الصفات عند المعتزلة ابتداء من زمن واصل بن عطاء الذي قرر ردها إلى صفتي العلم والقدرة، ثم تطورت هذه العقيدة إلى القول برد جميع الصفات عند جمهور المعتزلة، الذين قالوا: إن الله عالم بذاته، قادر بذاته لا بعمل، ولا بقدرة، وحصل إجماع على ذلك، حتى جاء أبو هاشم، فطور فيها، وقال إنها أحوال، ثم

---

(١) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ص٣٠.

(٢) انظر: اعتقاد أهل السنة، للالكائي، ٣١٢/٢، ٣٧٩/٣، بتصرف.

(٣) انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ٢٧٧/١، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، ٢٣٧/١١ .

تطورت هذه العقيدة عند العلاف الذي قال إن الله عالم بعلم وعلمه ذاته، وقادر بقدرة وقدرته ذاته[١].

وفي أصل العدل حصل تطور كبير جداً في عقيدة الاعتزال، فقد بدأ هذا الأصل بالقول إن الله عدل لا يجور ولا يظلم، وأنه منزه عن كل قبيح، وأن أفعاله كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح ولا يريده، ولا يحبه، ولا يرضاه، وأنه لا يخل بما هو واجب عليه[٢].

وقد بدأ القول عندهم إن الله قادر على فعل الشرور؛ لكنه لا يفعلها؛ لأنها قبيحة، واستمرت عقيدتهم على ذلك حتى جاء النظام(ت: ٢٢١هـ وقيل: ٢٣١هـ)، وطور في هذه العقيدة فقال: إن الله لا يقدر على فعل الشرور والمعاصي؛ كما أنه –سبحانه – لا يقدر أن يفعل بعباده إلا ما فيه صلاحهم، وكذلك في الآخرة لا يقدر الله أن يزيد في عذاب أهل النار، ولا أن ينقص من نعيم أهل الجنة[٣].

ثم تطورت تلك العقيدة، إلى القول بالتحسين والتقبيح العقلي، فقالوا: إن الله لا يقدر على خلق الجهل، والكذب، والظلم، وسائر القبائح، حتى جاء أبو علي الجبائي(ت: ٣٠٣ه) فقال: إن الله لا يقدر على نفس مقدور العبد، ثم تطور هذا القول عند أبي القاسم البلخي الكعبي(ت: ٣١٩هـ)، فقال: إن الله لا يقدر على مثل مقدور العبد[٤].

ومن التطور العقدي في أصل العدل عند المعتزلة: القول بنظرية التولد:

والتي كانت في البداية تنحصر بالقول بالتولد في الحركات والاعتمادات حتى جاء بشر بن المعتمر(ت: ٢١٠هـ) فطور نظرية التولد،

---

(١) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ١/٣٠، ٤١ .

(٢) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص٦٧، بتصرف يسير.

(٣) انظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني، ص٢٩٠.

(٤) المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، ٢/٨٤.

وقال: إن الإنسان يخلق اللون، والطعم، والرائحة، والسمع، والبصر، وجميع الإدراكات على سبيل التولد؛ فكان هذا بدعة زائدة على بدعهم [١].

ثم جاء المردار (ت: ٢٢٦هـ) فطور في نظرية التولد، وقال بجواز وجود فعل واحد من فاعلين على سبيل التولد[٢].

كما أن أبا الهذيل العلاف قد طور في عقيدة الإرادة عند المعتزلة؛ حيث أثبت إرادات لا محل لها، يكون الله بها مريداً، حتى صار هذا القول هو مذهب البصريين من المعتزلة بعده[٣].

ثم جاء أبو علي الأسواري (ت:٢٠١هـ) وكان من أتباع النظام فطور في عقيدة القدر؛ فقال: إن ما علم الله تعالى أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى[٤].

وكذلك القول بالطفرة عند النظام ما هي إلا تطور عقدي لإنكار الجزء الذي لا يتجزأ؛ فبعد أن قرر – تبعاً للفلاسفة– أن الجزء يمكن تجزئته إلى ما لا نهاية قال بالطفرة، وهي إمكانية انتقال الجسم من المكان الأول إلى المكان الثالث أو العاشر دون أن يمر ببقية مراحله[٥].

ولقد كان القول بالمنزلة بين المنزلتين ثمرة للتطور العقدي في مسائل جزئية:

حيث كان أول الأصول الخمسة ظهوراً على يد واصل بن عطاء؛ لكن المعتزلة كانوا يفرقون بين الكافر الأصلي، وبين من مات مسلماً مصراً على كبيرة، فإنه عندهم يخفف عنه العذاب؛ ثم جاء ثمامة بن أشرس(ت:

(١) انظر: التبصير في الدين، لاسفراييني، ص٧٤.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص ١٥٢.

(٣) انظر: غاية المرام، للآمدي، ص٥٢.

(٤) انظر: التبصير في الدين، للاسفراييني، ص٧٣.

(٥) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص ١٨٥.

٢٢٥هـ) فطور في هذه العقيدة، إلى القول: إن من مات مصراً على كبيرة فهو مخلد في النار، لا يخفف عنه[١].

كما حصل التطور العقدي عند المعتزلة في أصل المنزلة بين المنزلتين، فبعد قولهم إنه يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر، والقول بخلوده في النار يوم القيامة جاء جعفر بن مبشر(ت: ٢٣٤هـ) ، وأحدث تطوراً في عقيدتهم حيث جعل فساق الأمة شراً من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة؛ مع اتفاقه معهم أن الفاسق موحد[٢].

ومن نماذج التطور العقدي عند المعتزلة في أصل الوعد والوعيد:

حيث يرتكز أصل الوعد والوعيد على مسألة إنكار الشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم الذين ماتوا وهم مصرون على الكبائر؛ غير مستحلين لها؛ لكن الأمر لم يقتصر على هذه المسألة، حتى تعداها إلى مسائل أخرى جاءت كشواهد على التطور العقدي عند المعتزلة، ومن ذلك:

القول بإحباط الأعمال، ومعناه: أن الإنسان إذا عبد الله طول حياته، ثم ارتكب كبيرة من الكبائر، فإنها تبطل جميع أعماله السابقة[٣].

ومن نماذج التطور العقدي في باب الوعيد: ما قاله هشام بن عمرو الفوطي(ت: ٢٣٠هـ) إن الجنة والنار ليستا بمخلوقتين الآن، وإن كل من قال إنهما مخلوقتان الآن فهو كافر، وهذا القول منه زيادة منه على ضلالة المعتزلة؛ لأن المعتزلة لا يكفرون من قال بوجودهما، وإن كانوا ينكرون وجودهما الآن[٤].

---

(١) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ٧٠/١.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص١٥٣.

(٣) انظر: شفاء العليل، لابن القيم، ص٢٥٢.

(٤) انظر: التبصير في الدين، للاسفراييني، ص٧٦.

وكذلك أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حصل تطور عقدي في تفريعات مسائله؛ كالإمامة والصحابة:

ومن الأمثلة على التطور العقدي عند المعتزلة موقفهم من الصحابة؛ حيث بدأ واصل بن عطاء الغزال القول إن علياً وطلحة رضي الله عنهما لو شهدا في شيء واحد فشهادتهما غير مقبولة، وإن شهد فيه كل واحد منهما مع شخص آخر فشهادته مقبولة، ثم طور هذه العقيدة عمرو بن عبيد الذي جزم برد شهادة طلحة والزبير على أي وجهٍ كانت[١]، ثم طور هذه العقيدة النظام بميله إلى الرفض، ووقيعته في أبي بكر وعمر، وقوله بالتعيين، والنص[٢].

وبالجملة فإن الأصول الخمسة بصورتها الإجمالية لم تكتمل إلا في عهد هارون الرشيد، عندما ألف أبو الهذيل العلاف(ت: ٢٣٥هـ) كتابين فيها[٣].

والملاحظ أنه بين أبي الهذيل العلاف وبين واصل بن عطاء ما يزيد على قرن من الزمن؛ الأمر الذي يدل على أن هذه الأصول لم تتشكل بصورة إجمالية؛ بل أخذت قرناً من الزمن ليجتمع شتات الآراء وتشعباتها؛ حتى صارت علماً على المعتزلي، ولا يسمى معتزلياً إلا إذا اعتقدها.

بل إن الأصول الخمسة ذاتها في تفاصيل مسائلها حصل فيها التطور الذي أدى بعد ذلك إلى ظهور فرق المعتزلة التي اختلفت في تفاصيل هذه الأصول.

---

(١) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي، ١/٤٠.

(٢) انظر: التبصير في الدين، للاسفراييني، ص ٧٢.

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ص٥٨٩.

المبحث الثالث: أسباب التطور العقدي وآثاره عند الشيعة والمعتزلة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب التطور العقدي عند الشيعة والمعتزلة:

من خلال الاستقراء والتتبع لأسباب التطور العقدي عند الشيعة والمعتزلة نجد أنها أسباباً مشتركة من حيث الجملة، ولعل من أبرزها:

١) موت إمام الفرقة وزعيمها:

ففي الغالب تكون شخصية مؤسس الفرقة أو زعيمها هي الطاغية على العقل الجمعي للفرقة؛ وربما امتلك من المؤهلات العلمية والقيادية ما جعله يجمع أتباعه على رأي واحد؛ وربما طريقته العنيفة في التعامل مع من يخرج على رأيه، أو يخالفه تجعل الجميع يتبنى رأياً واحداً، وبمجرد موته ينشأ الخلاف، ويتمكن أصحاب الآراء الفردية من التعبير عن قناعاتهم، وأحياناً ما تكون تلك الآراء بحثاً عن الذات، أو طمعاً في قيادة الفرقة، أو الطائفة، وقد تكون ناتجة عن عدم قناعة بمن يخلف زعيم تلك الفرقة، وتكون أحياناً ناتجة عن قناعات علمية وآراء كلامية مجردة.

وأياً كانت المبررات السالفة الذكر فإن موت إمام الفرقة وزعيمها يؤدي بصورة أو بأخرى إلى ظهور أقوال جديدة داخل الفرقة، وهو ما نعبر عنه في بحثنا هذا بالتطور العقدي.

٢) الخلاف حول زعامة الفرقة:

والخلاف حول زعامة الفرقة قد يكون سبباً في التطور العقدي لتلك الفرقة؛ ففي التشيع مثلاً حصل انشقاق كبير بعد موت جعفر الصادق الذي كان محل إجماع عندهم، وعبر المراحل التاريخية للتشيع فقد وقع الخلاف بعد مقتل الحسين بن علي(ت: ٦١هـ)، ثم وقع الخلاف موت محمد بن الحنفية(ت: ٩٨هـ)، وكذلك بعد مقتل زيد بن علي(ت: ١٢١هـ)، ثم وقع أكبر اختلاف في تاريخهم بعد موت جعفر الصادق(ت: ١٤٨هـ)، فتفرقوا بين متابع لولده موسى الكاظم، ومتابع لولده إسماعيل بن جعفر، وكذلك الحال بعد موت الحسن العسكري(ت: ٢٦٠هـ)، تفرقت الشيعة، وكل ادعى

لنفسه الإمامة، وأحدث قولاً جديداً في مذهب شكل صورة من صور التطور العقدي[١].

٣) إحداث قول جديد في مسألة عقدية:

وقد يكون من أسباب التطور العقدي إحداث قول جديد في مسألة عقدية؛ كتطور العقائد الشيعية في مسألتي الإمامة والصحابة، وكذلك الأقوال التي صدرت عن أئمة المعتزلة في تفاصيل الأصول الخمسة؛ ولربما غلب هذا القول الجديد على ما سبقه من الأقوال، حتى صار هو المعمول به عند الفرقة، وهو صورة من صور التطور العقدي.

٤) الإفراط في علم الكلام والفلسفة:

وهو من أهم أسباب التطور العقدي؛ لما له من الأثر على تطور العقائد في التشيع والاعتزال على حدٍّ سواء؛ حيث أدى ذلك إلى كثرة الإيرادات، واللوازم الفاسدة التي طرأت على أصول الفرقتين، وطورتها حتى اشتملت على تفاصيل وتفريعات، وتفريع على التفريعات، لم تكن حاضرة عند نشوء الفرقة، أو تشكل القول بذلك الأصل.

وهذه نتيجة طبيعية للإفراط في إقحام علم الكلام في العقائد الإلهية، ونتيجة لسوء توظيفه بما يخدم النصوص الشرعية؛ ليكون تابعاً لها؛ لا حاكماً ومهيمناً عليها.

يقول الأصبهاني(ت: ٥٣٥هـ) "وأهل البدعة أخذوا الدين من المعقولات والآراء، فأورثهم الافتراق والاختلاف؛ فإن النقل والرواية من الثقات والمتقنين قلما يختلف، وإن اختلف في لفظ، أو كلمة فذلك اختلاف لا يضر الدين، ولا يقدح فيه، وأما دلائل العقل فقلما تتفق؛ بل عقل كل واحد يري صاحبه غير ما يرى الآخر، وهذا بيِّن والحمد لله"[٢].

---

(١) انظر: فرق الشيعة، للنوبختي، ص ٢٧، ٤٢، والبدء والتاريخ، للمطهر المقدسي، ١٣٣/٥.

(٢) الحجة في بيان المحجة، لأبي القاسم الأصبهاني، ٢٤١/٢.

المطلب الثاني: آثار التطور العقدي عند الشيعة والمعتزلة:

إذا أردنا الوقوف على آثار التطور العقدي عند الشيعة والمعتزلة؛ سنجد أن ثمة آثاراً مشتركة عند الفريقين.

فمن الآثار المشتركة التي أعقبت التطور القعدي:

أولاً: ظهور الفرق والطوائف وتفرعها.

ولا أدلَّ على ذلك من قول المسعودي(ت:٣٤٦هـ) في تفرق الشيعة: "وما تباينت فيه وغيرها من سائر طوائف الشيعة، وهم ثلاث وسبعون فرقة، دون ما تباينوا فيه من التفريع، وتنازعوا فيه من التأويل"(١).

ففي غالب الحالات تكون نتيجة التطور العقدي ظهور فرق جديدة، لا يفصلها عن الفرق التي انشقت منها سوى ما أحدثوه من تطور في مسألة، أو تفريع عن قول، أو إنكاراً لقول سابق، وهكذا.

ثانياً: التكفير البيني:

وكان من نتائج التطور العقدي عند الشيعة والمعتزلة ظهور أقوال مبتدعة داخل الوسط البدعي نفسه؛ أدى ذلك إلى تكفير بعضهم لبعض، وطعن بعضهم في بعض.

يقول أبو القاسم الأصبهاني(ت: ٣٥٣هـ): "وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع، رأيتهم متفرقين مختلفين، أو شيعاً وأحزاباً؛ لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد؛ يبدع بعضهم بعضاً؛ بل يرتقون إلى التكفير؛ يكفر الابن أباه، والرجل أخاه، والجار جاره، تراهم أبداً في تنازع، وتباغض، واختلاف، تنقضي أعمارهم ولما تتفق كلماتهم ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤]. أوَ ما سمعت أن المعتزلة مع اجتماعهم في هذا اللقب يكفر البغداديون منهم البصريين،

(١) انظر: مروج الذهب، للمسعودي، ٢٠٩/٣.

والبصريون منهم البغداديين، ويكفر أصحابُ أبي علي الجبائي ابنَه أبا هاشم، وأصحابُ أبي هاشم يكفرون أباه أبا علي، وكذلك سائر رؤوسهم، وأرباب المقالات منهم؛ إذا تدبرت أقوالهم رأيتهم متفرقين، يكفر بعضهم بعضاً، ويتبرأ بعضهم من بعض؛ كذلك الخوارج والروافض فيما بينهم، وسائر المبتدعة بمثابتهم"[١].

ومن الأمثلة على التكفير البيني عند الشيعة والمعتزلة:

التكفير المتبادل بين فرقتي الزيدية والإمامية، يقول الاسفراييني: "واعلم أن الزيدية والإمامية منهم من يكفر بعضهم بعضاً، والعداوة بينهم قائمة دائمة "[٢].

وكذلك تكفير عموم فرق الشيعة لفرقة الواقفة منها، وهم الذين يقفون عند إمامة موسى الكاظم، وكذلك تكفير الكيسانية لكل فرق الشيعة، التي لا تقول بإمامة محمد بن الحنفية، وكذلك تكفير الزيدية لمن ادعى الإمامة من الشيعة، ولم يخرج شاهراً سيفه داعياً إلى نفسه[٣].

وكذلك الحال مع فرق الزيدية، فقد كفر كل من الصالحية والسليمانية فرقة الجارودية؛ بسبب تكفير الجارودية لأبي بكر وعمر[٤]، وكفرت الجارودية كلاً من الصالحية والسليمانية؛ لعدم تكفيرهم لأبي بكر وعمر[٥].

---

(١) الحجة في بيان المحجة، لأبي القاسم الأصبهاني، ٢٣٩/٢.

(٢) انظر: التبصير في الدين، للاسفراييني، ص ٤١.

(٣) انظر: المقالات والفرق، لسعد بن عبد الله القمي، صححه وقدم له وعلق عليه: محمد جواد مشكور، مؤسسة مطبوعاتي، طهران، ص ٢٦، ٧١، ٩٢.

(٤) انظر: التبصير في الدين، للاسفرايني، ص ٢٩.

(٥) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٢٤.

أما المعتزلة فقد وقعوا في التكفير البيني نتيجة لتطور العقائد لديهم؛ وافتراقهم إلى أكثر من عشرين فرقة يكفر بعضها بعضاً.

يقول الملطي – وهو يصور حال المعتزلة في هذا الباب: "وخالف أباه – يعني أبا هاشم – في تسعة وعشرين مسألة وكان أبوه –يعني أبا علي الجبائي– يخالف أبا الهذيل في تسع عشرة مسألة، وبين معتزلة بغداد ومعتزلة البصرة اختلاف كثير فاحش، يكفر بعضهم بعضاً في بعض ذلك الاختلاف أكثر من ألف مسألة"(١).

وقد كفَّر أكثرُ المعتزلة النظامَ؛ ومنهم: أبو الهذيل فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بالرد على النظام، وفى كتابه عليه في الأعراض والانسان والجزء الذى لا يتجزأ، ومنهم الجبائي كفَّر النظام في قوله: إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلقة، وفي إحالته قدرة الله تعالى على الظلم، وكفَّره في قوله بالطبائع، ومنهم الإسكافي له كتاب على النظام كفره فيه في أكثر مذاهبه، ومنهم جعفر بن حرب صنف كتاباً في تكفير النظام؛ بسبب إبطاله الجزء الذى لا يتجزأ، وكفَّر سائر المعتزلة أبا هاشم أيضاً (٢).

وقد كفَّر سائر المعتزلة المردار فى قوله بتولد فعل واحد من فاعلين، وكفَّر هو أبا الهذيل في قوله بفناء مقدورات الله عز وجل، وصنف فيه كتاباً، وكفَّر استاذه بشر بن المعتمر في قوله بتوليد الألوان، والطعوم، والروائح، والإدراكات، وكفَّر النظامَ في قوله بأن المتولدات من فعل الله،

(١) التنبيه والرد، للملطي، ص٤٠.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص ١١٤، ١١٥، ، والتبصير في الدين، للاسفرايني، ص٧٣، ٨٨بتصرف.

وقال يلزمه أن يكون قول النصارى المسيح بن الله من فعل الله؛ فهذا راهب المعتزلة قد قال بتكفير شيوخه، وقال شيوخه بتكفيره(١).

وطعن بشر بن المعتمر في أبي الهذيل العلاف، وكذلك المردار ألف كتاباً أشار فيه إلى كفر أبي الهذيل العلاف، وكذلك كفره أبو علي الجبائي، وجعفر بن حرب(٢)، وكذلك النظام كفر ضراراً بن عمرو(٣).

والمثبتون من المعتزلة لخلق الجنة والنار، وأنها مخلوقتان الآن يكفرون من أنكرهما، ويقسمون بالله تعالى أن من أنكرهما لا يدخل الجنة، ولا ينجو من النار(٤).

(١) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص١٥٢.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص١٠٢.

(٣) انظر: الحيوان، للجاحظ، ٥/١٠.

(٤) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص١٥٠.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث نصل إلى ثمرته من خلال النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١) التطور العقدي ظاهرة ارتبطت بجميع الفرق الكلامية، وعلى رأسها: الشيعة والمعتزلة.

٢) لم تتشكل الأصول العقدية للتشيع والاعتزال دفعة واحدة؛ بل مرت بمراحل زمنية امتدت إلى أكثر من قرن من الزمن؛ حتى تشكلت في صورتها النهائية التي باتت عليه اليوم.

٣) شمل التطور العقدي الأصول العقدية، وما تفرع منها؛ بل تعداه إلى تفاريع الفروع في كل من التشيع والاعتزال.

٤) ساهم موت زعماء فرق الشيعة والمعتزلة، والصراع على رئاستها بعد موتهم في تشكل التطور العقدي.

٥) ساهمت الأقوال الجديدة داخل المدرسة العقدية الواحدة في التطور العقدي عند كل من الشيعة والمعتزلة.

٦) أثر علم الكلام والخوض فيه تأثيراً بالغاً على عملية التطور العقدي في كل من التشيع والاعتزال.

٧) ظهرت الفرق والطوائف داخل الشيعة والمعتزلة كأثر من آثار التطور العقدي.

٨) ساهم التطور العقدي في بروز ظاهرة التكفير البيني عند الشيعة والمعتزلة.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث في ختام هذا البحث بالآتي:

أولاً: دراسة ظاهرة التطور العقدي(أسبابها وآثارها) عند بقية الفرق الإسلامية؛ خاصة فرقة الخوارج.

ثانياً: توظيف هذه الدراسات في منهجية الجدل والحجاج مع هذه الفرق.

فهرس المراجع والمصادر:

١) الاجتهاد والتقليد وسلطات الفقيه وصلاحياته، لمحمد مهدي الآصفي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، ط٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢) الاحتجاج، لأبي منصور أحمد بن علي الطبرسي، تحقيق: إبراهيم البهادري، ومحمد هادي به، دار الأسوة، للطباعة والنشر، إيران.

٣) الأساس لعقائد الأكياس، للقاسم بن محمد، مكتبة أهل البيت، صعدة.

٤) أصول الكافي، للكليني، تحقيق: قسم إحياء التراث(مركز بحوث دار الحديث)، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، ط٣، ١٣٩٢هـ.

٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لفخر الدين الرازي، تحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٦) الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٧) الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، لأبي عبد الله الطائي، تحقيق: محمد حسن عواد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٨) الإمامة والتبصرة من الحيرة، لعلي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي، قم، ط١، ١٤٠٤هـ.

٩) الأنساب، للسمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٠)بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، لمحمد بن باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١١)البدء والتاريخ، للمطهر بن طاهر المقدسي، مطبعة الثقافة الدينية، بور سعيد.

١٢)تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٣)تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م.
١٤)التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية، للاسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
١٥)تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
١٦)التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسن الملطي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.
١٧)جمهرة اللغة، للأزهري، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
١٨)الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، تأليف: لأبي القاسم الأصبهاني، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
١٩)الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
٢٠)زهر المعاني، لعماد الدين القرشي، تحقيق وتقديم: مصطفى غالب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
٢١)سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك العاصمي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.

٢٢)السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
٢٣)سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩،١٤١٣هـ .
٢٤)الشافي، لعبد الله بن حمزة، تحقيق: مجد الدين المؤيدي، منشورات مكتبة أهل البيت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٢٥)شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.
٢٦)شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، حققه وقدم له: فيصل بدير عون، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٨م.
٢٧)شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٣٩١هـ.
٢٨)شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، دار المعارف النعمانية، باكستان، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٢٩)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم، تحقيق: محمد بدر الدين الحلبي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
٣٠)الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، لابن حجر الهيثمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣١)علل الشرائع، لابن بابويه القمي، تصحيح وتعليق: فضل الله الطباطبائي اليزدي، المطبعة العلمية، قم، ط٢، ١٣٨٤هـ.

٣٢)العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٣٣)غاية المرام في علم الكلام، لعلي بن أبي علي الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ.
٣٤)فرق الشيعة، للنوبختي، دار الأضواء، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣٥)الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، للبغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
٣٦)الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٧)في علم الكلام(دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين) المعتزلة، لمحمود صبحي، دار النهضة العربية، مصر، ط٥، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
٣٨)القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٩)الكليات، لأبي البقاء الكفومي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٠)لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١.
٤١)المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحكيم هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٤٢)مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤٣)مرآة الجنان، لليافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
٤٤)مروج الذهب ومعادن الجوهر، لعلي بن الحسين المسعودي، تحقيق: أسعد داغر، دار الهجرة، قم، ١٤٠٤هـ.
٤٥)مشرعة بحار الأنوار، لمحمد آصف محسني، مكتبة العزيزي، قم، ط١، ١٤٢٣هـ.
٤٦)المصابيح في إثبات الإمامة، لأحمد حميد الدين الكرماني، تقديم وتحقيق: مصطفى غالب، دار المنتظر، ط١، ١٤١٦هـ. ١٩٩٦م.
٤٧)المعجم الوسيط، لمجموعة من المؤلفين، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، لم يذكر بلد النشر.
٤٨)معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبد الله الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٤٩)المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان.
٥٠)المقالات والفرق، لسعد بن عبد الله القمي، صححه وقدم له وعلق عليه: محمد جواد مشكور، مؤسسة مطبوعاتي، طهران.
٥١)الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٥٢)المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، لأبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب.
٥٣)منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥٤)منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، لابن المطهر الحلي، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية، مشهد، ط١.
٥٥)النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف: لابن تغري بردى الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي مصر.
٥٦)النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٧)وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس بن خلكان، تحقيق: احسان عباس، دار الثقافة، لبنان.